

## أثر التضخم في الفجوة التمويلية

دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)<sup>(\*)</sup>

أ.م.د. بشار ذنون الشكرجي

جامعة الموصل  
كلية الإدارة والاقتصاد

[bashar\\_thanon@uomosul.edu.iq](mailto:bashar_thanon@uomosul.edu.iq)

الباحثة: سماهر عبدالرحمن محمد

جامعة الموصل  
كلية الإدارة والاقتصاد

[Samaher albjari@gmail.com](mailto:Samaher albjari@gmail.com)

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.2.21>

تاريخ النشر ٢٠٢٣/٢/٢٨

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٩/٢٧

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٩/٢١

### المستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة والية تأثير التضخم في الفجوة التمويلية، للتعرف على مخاطرة، والوقوف على آثاره في تحديد مستوياتها، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بجمع البيانات اللازمة عن القطاع المصرفي العراقي، وقيم التضخم عن المدة الممتدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١)، بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات المدروسة، وافصحت النتائج عن فاعلية تأثير التضخم في الاقتصاد العراقي والفجوة التمويلية بعد القطاع المصرفي أحد أهم قطاعات الاقتصاد العراقي، عبر اثبات تأثيره المعنوي في النماذج الثلاث (الودائع، الائتمان، الفجوة)، إذ ساهم التضخم في دفع مؤشرات الفجوة التمويلية للقطاع المصرفي العراقي ولجميع النماذج نحو الارتفاع، نظراً لما شهدته معدلات التضخم في العراق من ارتفاع نسبي خلال مدة الدراسة مما دعم تأثير تحركاته على تطورات الائتمان، وبما يصب في اتساع الفجوة التمويلية.

**الكلمات المفتاحية:** فجوة التمويل المصرفي، التضخم، الائتمان، الودائع.



مجلة اقتصاديات الأعمال  
المجلد (٤) العدد (٢) ٢٠٢٣  
الصفحات: ٣٧٥-٣٩١

(\*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحثة الأولى.

## **The effect of the inflation on the financing gap**

**An applied study on the Iraqi banking sector for the period (2004-2021)**

### **Abstract**

The aim of the research is to analyze the nature and mechanism of the impact of inflation on the financing gap, to identify its risks, and to determine its effects in determining its levels. A simple linear regression model for the studied variables, and the results revealed the effectiveness of the impact of inflation in the Iraqi economy and the financing gap after the banking sector, one of the most important sectors of the Iraqi economy, by proving its moral effect in the three models (deposits, credit, gap), where inflation contributed to pushing the indicators of the financing gap. The Iraqi banking sector and all models are on the rise, given the relative rise in inflation rates in Iraq during the research period, which supported the impact of its movements on credit developments, which leads to the widening of the financing gap.

**Key words:** Bank Financing Gap, Inflation, Credit, Deposits.

## المبحث الأول: الاطار المنهجي للدراسة:

### أولاً: المقدمة:

يُعد ارتفاع معدلات التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لازمت اقتصادات العالم مهددة استقرارها الاقتصادي الاجتماعي، الأمر الذي جعل منها تحدياً أمام صانعي وواضعي السياسات الاقتصادية في البلد لما لها من تأثير مباشر في النشاط الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص، القطاع المصرفي، لما له من دور أساسي في الاقتصاد، كونه يمثل بمثابة مؤشراً للتعبير عن جودة أداء الاقتصاد المحلي، بعده مصدراً لتعبئة الموارد المحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، وتمتاز به المصارف عن غيرها من المؤسسات العاملة في الاقتصاد، بالسماح لها بإجراء العمليات المصرفية ومنحها ترخيصاً مصرفياً، لتلقي الودائع، والتوسط في المدفوعات، وتقديم القروض، الأمر الذي جعل تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف، ودفع عجلة التنمية، المقاصد الأساسية للاقتصاد الكلي، والمرهون بالاستقرار المالي والنقدي لها وسائر مفاصل الاقتصاد.

ومن هذا المنطلق ومن حيث أهمية القطاع المصرفي، وحساسية الصناعة المصرفية للتغيرات في البيئة الاقتصادية، بسبب طبيعة نشاطها في تقديم الائتمان والعمليات المصرفية الأخرى، بعده أكثر المؤسسات عرضة للمخاطر الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص تأثير الارتفاع المضطرد لمعدلات التضخم على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للعمليات المصرفية، التي يقوم بها، والتي تنعكس في قدرته على الاستثمار والتكيف لها بما يخدم بقائه، فقد ركزت الدراسة على الآثار التي يمكن أن يمارسها ارتفاع معدلات التضخم على الفجوة التمويلية، التي تُعد من المفاهيم المالية الحديثة والتي يتم استخدامها من قبل المؤسسات المالية والمصرفية لقياس المخاطر التي تواجه المصارف والتي يتم من خلالها تحديد مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة عبر المقارنة والفرق بين معدل القروض ومعدل الودائع.

ومن هنا ومن أجل تعريف مؤسساتنا المصرفية بالمخاطر التي يمكن أن تواجهها مستقبلاً والاستعداد والتكيف لها، تحتم دراسة اثر التضخم على الفجوة التمويلية للقطاع المصرفي العراقي.

### ثانياً: منهجية الدراسة:

#### مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بالارتفاع المضطرد لمعدلات التضخم في العراق، في المدة المبحوث التي امتدت من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٢١، وهو ما جعل من النشاط الاقتصادي في العراق، وعلى وجه الخصوص النشاط المصرف عرضة للمخاطر المصرفية الناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم، كما انه ومن حيث كون الفجوة التمويلية، مقياساً للمخاطر المصرفية، فإن الدراسة تحاول ان تجيب عن التساؤل الآتي:

- ما تأثير التضخم في الفجوة التمويلية للقطاع المصرفي العراقي؟

#### أهمية الدراسة:

يحتل التضخم مكانة مهمة وفاعلة في التحكم بالسيولة المصرفية، وتنظيم شؤون الائتمان ما ينعكس بالفجوة التمويلية وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وفي ذلك جاءت أهمية هذه الدراسة في التركيز على تشخيص ودراسة وتحليل دور عرض التضخم في تحديد مستوى الفجوة التمويلية، بما يمكن المصارف من استقرارها لاتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب قبل تضخم

واتساع الفجوة التمويلية والوصول إلى ازمة مالية حقيقية، بغية احتوائها ومعالجتها والحد من اضرارها.

#### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة والية عمل التضخم في الفجوة التمويلية، للتعرف على اثاره في تحديد مستوياتها، بما يخدم الأهداف النهائية التي يصبوا إليها القطاع المصرفي في السير ضمن حدود السلامة والاستقرار النقدي والمالي.

#### فرضية الدراسة:

في اطار وضع حلول لمشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، وفي ضوء انتقال آثار التضخم إلى المصرف، عن طريق تأثيره المباشر في حجم الودائع، والائتمان المقدم، ومن حيث تشكل الفجوة التمويلية من الائتمان المصرفي مطروحاً منه الودائع، اعتمدت الدراسة على صياغة فرضية رئيسية تنبثق عنها فرضيتان فرعيتان وكما يأتي:

**الفرضية الرئيسية:** تخضع الفجوة التمويلية إلى تأثير التضخم الذي يمارس تأثيرات ايجابية في مستوياتها.

١. **الفرضية الفرعية الاولى:** يخضع حجم الودائع إلى تأثير التضخم الذي يمارس تأثيرات سلبية في مستوياتها.

٢. **الفرضية الفرعية الثانية:** يخضع حجم الائتمان المصرفي إلى تأثير التضخم الذي يمارس تأثيرات سلبية في مستوياته.

#### الأسلوب القياسي للبحث:

من أجل التوصل إلى أثر التضخم على الفجوة التمويلية، تم استخدام:

١. الاسلوب الاستقرائي.
٢. منهج التحليل الوصفي لمتغيرات ومؤشرات الدراسة لمعرفة فاعليتها وتقييم أدائها بالاعتماد على البيانات والتقارير والنشرات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
٣. المنهج القياسي: باستناد إلى اسلوب الانحدار الخطي البسيط بموجب طريقة المربعات الصغرى العادية Ols.

#### ثالثاً: بعض الدراسات السابقة:

قدمت العديد من الدراسات التجريبية الاثباتات والادلة العلمية حول دور التضخم في أداء المصارف وسيولتها والمعبر عنها بالفجوة التمويلية، بشقيها الودائع، والائتمان المصرفي الممنوح، وندرج ادناه اهم الدراسات المعروضة في هذا المضمون:

#### ١. دراسة العمري (٢٠١٧):

هدفت الدراسة إلى قياس اثر متغيرات السياسة النقدية المعبر عنها بـ(التضخم، الاحتياطي القانوني، سعر اعادة الخصم) على مؤشر (العائد على الموجودات) المعبر عن الأداء المالي للمصارف التجارية الجزائرية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤، باتباع مناهج تحليل البيانات المزدوجة (منهجية الانحدار الثابت، ومنهجية الانحدار العشوائي)، باستخدام برنامج Eviews، وتوصلت الدراسة الاثر المعنوي العكسي لمعدل التضخم في اداء المصارف التجارية، وهو ما يشير إلى ان المستويات المرتفعة من التضخم، قد تعيق أو تحدد أداء المصارف التجارية، فضلاً عن الأثر المعنوي الطردي (٣٧٨)

لمعدل الاحتياطي القانوني في مؤشر الاداء المصرفي، مقابل الاثر غير المعنوي لسعر اعادة الخصم.

#### ٢. دراسة (يوسف) ٢٠٢٠:

هدفت الدراسة إلى اختبار قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة (التضخم، وسعر الفائدة، والتضخم) والمتغير المعتمد (سلوك الودائع)، فضلاً عن تقييم اثر تلك المتغيرات في سلوك الودائع، لعينة القطاع المصرفي المصري، للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٨، بالاستناد إلى منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لاختبار العلاقة قصيرة الاجل، وطويلة الاجل، بين متغيرات الدراسة، باستخدام برنامج Eviews 10، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي للتضخم، مقابل معنوية تأثير معدل الفائدة، ومعدل التضخم، على سلوك الودائع المصرفية بالعملة المحلية (الجنيه المصري)، فضلاً عن وجود تأثير معنوي ل(التضخم، ومعدل الفائدة، والتضخم) على سلوك الودائع المصرفية بالعملة الاجنبية (الدولار).

#### ٣. دراسة (Moyo & Tursoy 2020):

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر (التضخم والتضخم) على الأداء المالي للمصارف التجارية، لعينة من (4) مصارف تجارية كبرى في جنوب افريقيا، للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٩، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية والموزعة (ARDL) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) والعادية الديناميكية (DOLS)، وتوصلت الدراسة إلى العلاقة العكسية بين التضخم والاداء المالي للمصارف التجارية، فضلاً عن العلاقة الضعيفة بين التضخم والاداء المالي لتلك المصارف.

#### ٤. دراسة الدعيمي (2020):

هدفت الدراسة إلى قياس علاقة الاثر والارتباط بين متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد، والتضخم، الرقم القياسي لأسعار المستهلك) والمتغيرات المعبرة عن الجهاز المصرفي (اجمالي الائتمان، والودائع، الفجوة التمويلية)، لعينة القطاع المصرفي العراقي، للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨، باستخدام منهجية VAR عن طريق برنامج Eviews 9، وتوصلت إلى ان المتغيرات عرض النقد والتضخم تؤثر في الائتمان المصرفي، وفي اجمالي الودائع المصرفية مما يشير إلى ان أدوات السياسة النقدية تؤثر في الفجوة التمويلية.

### رابعاً: الاطار النظري للبحث:

#### ١. التضخم:

يعبر التضخم عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في الدولة ويشير إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد التي تؤدي إلى انخفاض في قيمتها أي القوة الشرائية لوحد النقد نتيجة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية مما يؤدي إلى ثبات مستويات الدخل وقصور جانب العرض في مواجهة جانب الطلب (حامد، ٢٠٢١: ٦٤)، فالارتفاع في معدلات التضخم وما تحدثه من تآكل للقيم الحقيقية ورفع حالات عدم اليقين تتسبب في ارتفاع نسب المخاطرة وقدرة المؤسسات المالية بالتميز لمكانية المقترضين على تخفيض معدلات النقود ورفع أسواق الائتمان وتعبئة المدخرات وإعادتها لفرص استثمارية أكثر ربحاً وكفاءة انتاجية ومما يؤثر سلباً على المصارف وأسواق المال في منعها من التطور والتنمية (الدباغ، ٢٠٢٠: ٤٥)، إذ أن ارتفاع معدلات (٣٧٩)

التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة كل من الودائع المصرفية للأفراد والمشروعات والاحتياطيات النقدية للقطاع المصرفي (الشورجي، ٢٠٠٦: ١٠)، وفي إطار السيطرة على معدلات التضخم ضمن المستويات المقبولة بعده أحد أهم مؤشرات السياسة النقدية التي تعتمد عليها في اتخاذ عدة قرارات بشأن سياسة الأسعار لتفادي الأثر السلبي لارتفاعه على قطاعات الاقتصاد الوطني ولاسيما القطاع المصرفي (الدعيمي، ٢٠١٤: ٢٤٨-٢٦٠) و(فهد، ٢٠٠٩: ٨٥) كونه يؤدي وبشكل خاص إلى تعقيد أداء المصارف التجارية، لما يولده من حالة رفض الافراد ايداع ما بحوزتهم من أموال فائضة لدى المصارف التجارية، رغبة منهم باستثمارها في أنواع عدة من الموجودات لغرض المحافظة على قيمتها، وهو ما يجعل المصارف المركزية تتوجه نحو السيطرة على السياسة الائتمانية وضبطها بصفتها المسؤولة المباشرة عنها (أحمد، ٢٠١٣: ١٥٦)، فارتفاع معدلات التضخم يجعل قيمة موجودات المصرف تنخفض بنسبة أكبر من انخفاض قيمة التزاماتها مما يسبب خسائر جسيمة لها (جاسم وعبد، ٢٠١٩: ٢٠٩) وان هذه الآثار السلبية سوف تتسحب من مجمل الاقتصاد (أحمد، ٢٠١٣: ١٥٦).

## ٢. الفجوة التمويلية (Financing Gap):

إن الفجوة التمويلية من المفاهيم المالية الحديثة التي يتم استخدامها من قبل المؤسسات المالية والمصرفية لقياس المخاطر التي تواجهها، نظراً لقدرتها على التعبير عن مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة عبر المقارنة بين معدل الاقراض والايذاع المصرفي، وفي ذلك تُعد الفجوة التمويلية مؤشراً لصافي الاقراض المصرفي (Cheng,2013:423)، الذي يحتسب عن طريق الصيغة الرياضية الآتية:

الفجوة التمويلية = إجمالي الإقراض للقطاع غير المالي - الودائع

موضحة إذا ما كان لدى المصرف ودايع كافية لتغطية التوسع في أنشطته الإقراضية أو ما إذا كان يتعين عليه الاستفادة من أسواق المال لتمويل هذه الأنشطة، فانتساع فجوة التمويل المصرفي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر التمويل في حالة توقف توفر السيولة بشكل غير متوقع، ولتفادي الوقوع في الخطر يتم رصد تطور المطلوبات الإجمالية وتطور فجوة التمويل في المصارف، للحد من اتساع الفجوة من الناحيتين المطلقة والنسبية (أي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات) ومراعاة ذلك في انشطتها للمدة المقبلة عبر تضيق الفجوة بين الودائع والاقراض طويل الأجل، بما يشير إلى التكيف الهيكلي الذي يهدف إلى تقليل مخاطر التمويل في المستقبل (ECB,2010:89)<sup>(١)</sup>. وفي ضوء اتخاذ غالبية الودائع طابع الودائع تحت الطلب، الا أنها تبقى في المصرف لمدة قد تمتد إلى سنتين وأكثر، ومن حيث كونها المصدر الرئيسي للمصرف في تمويل الائتمان النقدي، يمكن تحديد (فجوة التمويل) عن طريق حساب معدلاتهما، عبر الصيغة الآتية: (Saunders & Cornett,2012:635).

الفجوة التمويلية = معدل القروض - معدل الودائع

وفي ذات الاتجاه أشار (Antwi) بأن فجوة التمويل يمكن ان تمثل الفرق بين متوسط القروض الأساسية للمصارف ومتوسط ودائعه الأساسي (Antwi,2015:30)، ولتحديد ادق، أكد تقرير الاستقرار المالي على امكانية حساب فجوة التمويل المصرفي عن طريق الفرق بين معدل

(1) ECB: European Central Bank المركزي الأوروبي.

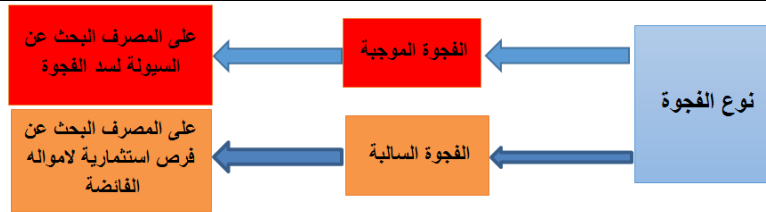
الائتمان النقدي واجمالي الودائع بعد تنسيبها إلى الائتمان النقدي (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٧: ٣٨).

كما يمكن الحصول على نسبة مئوية لفجوة التمويل، عن طريق قسمة فجوة التمويل إلى إجمالي الموجودات باتباع الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة فجوة التمويل} = \frac{\text{الفجوة التمويلية (القروض - الودائع)}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

وتؤخذ القيم النسبية بدلاً من القيم المطلقة في الاعتبار عند تحديد مخاطر سيولة المصرف، (Antwi,2015:30), (Saunders & Cornett,2018:366).

وإن ظهور فجوة التمويل بقيمة أو نسبة موجبة يعبر عن تفوق حجم القروض عن حجم الودائع، وهو ما يشير إلى تعرض المصرف لمخاطر التمويل، مما يستوجب عليه إيجاد السيولة اللازمة للتمويل وتقليصها، ويمكن ان تحصل على التمويل عن طريق الموجودات السائلة (الأوراق المالية، النقدية، الأرصد المقبوضة) أو عن طريق الاقتراض (Tis,2018:14)، أما إذا كانت الفجوة سلبية فتعبر عن تفوق حجم الودائع عن حجم الائتمان النقدي، مما يدل على انخفاض في عرض الائتمان (القروض) مقارنة في الطلب عليه ونتيجة للظروف الاقتصادية، التي أدت إلى ارتفاع معدلات الفائدة المفروضة على المصارف، وهنا يجب على إدارة المصرف البحث عن الفرص الاستثمارية الجديدة لاستثمار الفائض من الأموال، ويوضح الشكل (1) نتائج الفجوة التمويلية (Saunders & Cornett,2018:365).



الشكل (1) نتائج الفجوة التمويلية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بناءً على الجانب النظري.

### التأصيل النظري لعلاقة فاعلية التضخم مع الفجوة التمويلية:

يعد التضخم أحد تحديات الاقتصاد الكلي الرئيسية التي يواجهها القطاع المصرفي، بعده ووفقاً لمilton (1992)، "ظاهرة نقدية" سببها النمو المستمر في المعروض النقدي، إلا أن الزيادة في التضخم لا تعني في جميع الحالات فشل الاقتصاد، والمؤسسات المصرفية بعدها جزءاً حيوياً منه (Kimani & Mutuku,2013:1-11)، الأمر الذي جعل تأثيراته مدعاة الجدل الدائم وغياب الاتفاق المطلق نظرياً وتجريبياً، لاسيما بشأن طبيعة العلاقة التي تربط بينه والفجوة التمويلية، إلا أن معظم نتائج الدراسات والبحوث قد أكدت على المزايا الايجابية التي يمكن ان تحققها المؤسسات المصرفية عند استقرار معدلاته ضمن الحدود المقبولة وفي مستوياتها الدنيا، فضلاً عن سيرها ضمن حدود السلامة والاستقرار المالي، وهو ما يرجح وجود مستوى عتبة للتضخم يكون للتضخم دونها تأثير إيجابي على القطاع المصرفي، وأعلى منها يتحول للتأثير سلبياً، فضلاً عن اقتران آثاره السلبية وكما يعكسها تآكل القوة الشرائية لرأس المال وفقدان القيمة الحقيقية في الوسيط الداخلي للتبادل ووحدة الحساب في الاقتصاد، بفشل السياسة النقدية في التخفيف منها (Adu,et.al.,2016)

(71-59)، فارتفاع معدلات التضخم يمكن ان تمارس تأثيرات غير مرغوبة في أداء المصارف، وعن طريق قنوات عدة، وكما يأتي:

#### ١. هامش الفائدة:

الذي يمثل الفرق بين سعر الفائدة على الاقراض والايداء، أي الفرق بين ما يدفعه المصرف كتكلفة على الودائع، وبين إيراده عن منحه القروض (جاسم ومحمد، ٢٠١٩: ٣١٣-٣٢٣) ومن حيث كون الائتمان يمثل النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، وفي ظل حقيقة اعتماد السوق على آلية العرض والطلب، وما يشكله جانب العرض من الائتمان الذي تقدمه البنوك، مقابل الطلب الذي يتمثل بإقبال الأفراد والشركات في الحصول عليه، فإن ارتفاع معدلات التضخم ستقلل من الطلب على الائتمان، نتيجة لما يولده من ارتفاع هامش الفائدة من قبل المصرف، بدافع المحافظة على القيمة الحقيقية، ضد تأكلها، ما ينعكس بنفور الأفراد والشركات عموماً، الأمر الذي سيحدث انخفاضاً في الطلب على الائتمان يقابل بانخفاض في تقديم الائتمان من قبل المصرف، وبما ينعكس سلباً في فجوة التمويل (Ben Naceur & Kandil, 2009: 70-89)، ومن جانب آخر يرى (Barnes, et al., 1999) أن ارتفاع معدلات التضخم قد لا تنعكس بارتفاع أعلى نسبياً في معدلات الفائدة الاسمية، إلا انها تؤدي حتماً إلى انخفاض معدلات العائد الحقيقي، الأمر الذي يدعم الطلب على الأموال القابلة للإقراض، مقابل انخفاض في المعروض منها (Barnes, et al., 1999: 737-754)، وفي ذات الاتجاه ومن حيث التفاوت في اسعار الفائدة وثق، أن اسعار الفائدة على الاقراض، وعلى الرغم من تزايدها غير المتكافئ مع تزايد معدلات التضخم، إلا انها اتخذت اتجاهاً متزايداً، وعلى النقيض من ذلك، اسعار الفائدة على الايداع ما انعكس بالفارق الكبير، بينهما وهو ما شكل اتساع الفجوة بين الايداع المكلف والاقراض المربح (Hossin & Mondol, 2020: 92-101)، غير أن ارتفاع سعر الفائدة على الاقراض المبني على تزايد معدلات التضخم قد لا يكفي لضمان ربحية المصرف في حال جموح معدلات التضخم، ما قد يجعل هوامش ربح المصارف تنخفض، وهو ما يؤدي بدوره إلى قيامها بمنح ائتمانات أقل نظراً لوجود مخاطر عالية في العائد، ناجمة سيادة حالة التضخم بما ينعكس بميل تخصيص الموارد إلى أن يصبح أقل كفاءة وأكثر خطورة (AL- Mansour, et al., 2021: 97-102)

#### ٢. المخاطرة:

إن ارتفاع معدلات التضخم من شأنها ان تؤثر في رفع مخاطر الائتمان، عبر التأثير المباشر لها في تأكل القيمة الحقيقية للنفود والموجودات، وما ينتج عنها من تقليل معدلات العائد الحقيقية على الاستثمارات المصرفية، المنعكس بتثبيط الحافز الاقراضي لدى المصارف، وبما يصب مجتمعاً وبشكل سلبي في قرارات الائتمان، وبالتالي فجوة التمويل، وفي ذات الاتجاه ومن حيث اضعاف معدلات التضخم المرتفعة لقيمة الموجودات، وفي اطار التأثير السلبي له على أرباح المقترضين الحاليين، الامر الذي سيؤدي إلى اضعاف جودة القروض الممنوحة سابقاً، وبما ينعكس بارتفاع مخاطر الائتمان، وبالتالي ستدفع معدلات التضخم المرتفعة إلى تقنين الائتمان بشكل اكبر، سعياً من المصارف لتجنب تعريض ميزانيتها العمومية لمخاطر كبيرة (Bohachova, 2008: 6)، كما أن الاستمرار في تزايد معدلات التضخم وما يولده من زيادة رأس المال الوقائي للمصرف، المقترن بتوجه البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، سيؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان، مما سيصيب في تقنين المصرف معدلات الائتمان المقدم (طه، ٢٠٢١: ٢٧)، وبمعنى آخر أن ارتفاع معدلات التضخم وما يولده من سيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي، يحفز البنوك على (٣٨٢)



تقنين الائتمان ويؤيد Boyd & Champ (2003) ذلك بالقول إن معدلات التضخم المرتفعة وعبر اضعافها للقيمة الحقيقية للأموال الداخلية التي توجهها المصارف نحو الاستثمار، وتشويها لحوافز تلك المصارف لتراكم الأموال الداخلية، سيؤدي إلى اعتمادها بشكل أكبر على مصادر التمويل الخارجي، ويصب في تفاقم الاحتكاكات المعلوماتية في سوق الائتمان، وهذا ما يؤثر سلباً على مستوى وكفاءة الاستثمار، وينعكس أخيراً بتقنين الائتمان وانخفاض الفجوة التمويلية (Boyd & Champ, 2003:5)، ويبين Tinoco-Zermeño, et al. (2021) وانطلاقاً من كون إحدى مشكلات التضخم الرئيسية في أنه يضيف عدم اليقين إلى القرارات التي يتخذها المستثمرون، ما يجعل تخطيط الاستثمار أكثر صعوبة للوحدات الاقتصادية، بسبب جهلهم عن المبيعات المستقبلية للسلع والخدمات، على ذلك يُعد إصدار القروض بالنسبة للمصارف، أكثر تعقيداً، نظراً للارتباط الطردي بين ارتفاع معدل التضخم، والمخاطر الضمنية المرتبطة بطلبات القروض المقدمة من الوحدات الاقتصادية، لذلك، قد تجبر معدلات التضخم المرتفعة المصارف إلى تقنين الائتمان الممنوح، الأمر الذي سيحدث انخفاضاً في الفجوة التمويلية (Tinoco-Zermeño, et al., 2021: 1-20).

### ٣. المدخرات:

تنتقل الآثار السلبية للتضخم إلى الفجوة التمويلية عن طريق المدخرات، عبر خلقه للضغوط الهبوطية على القيمة الحقيقية للنقد، ومساهمته في فقدان النقد لقيمته، ما يحفز الأفراد إلى الابتعاد عن الاحتفاظ بالمدخرات على شكل أرصدة نقدية، ما يؤدي بدوره إلى خفض الطلب على الودائع المصرفية، بما ينعكس بتقييد المصارف لعمليات منح القروض، وفي ذات الاتجاه، فإن ارتفاع معدلات التضخم وما تولده من تآكل الدخل، الأمر الذي يصدر عنه تدني معدلات الادخار والفوائض المالية التي يمكن ايداعها في المصارف، وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القيمة الشرائية للنقد، فإن المقترض عند حلول أجل الاستحقاق سيصدر مبلغاً قد انخفضت قيمته، بما يرسخ تأثير التضخم في صالح المقترض وعلى الضد من صالح المقرض (علي، ٢٠٢١: ٣٧)، وفي ذات الاتجاه يرى Bianchi & Mendoza (2011) وفي ظل انخفاض إدراك الأفراد للآثار السلبية لتعثرهم عن السداد عند اتخاذ قرارات الاقتراض الخاصة بهم، أثناء حالات ارتفاع معدلات التضخم، سيشكل هذا حافز لهم لطلب الاقتراض (Bianchi & Mendoza, 2011:3)، وأخيراً وفي إطار حالة عدم اليقين بشأن معدلات التضخم المستقبلية، وما قد تؤدي إليه من تثبيط الاستثمار والمدخرات، وعلى وجه الخصوص، عند الارتفاع السريع والجامح في مستويات التضخم، ما قد ينعكس في رغبة الأفراد باكتناز السلع خوفاً من ارتفاع الأسعار في المستقبل، وهو ما يتسبب في النقص على جانبي الطلب والعرض من الائتمان المصرفي (Adu, et al., 2016:59-71).

تأسيساً على ما سبق، وفي إطار جميع قنوات التأثيرات السلبية السابقة لارتفاع معدلات التضخم، فإنها تتسبب مجتمعة بتجريد المصرف من ادواته الفعالة والكفؤة في جذب الودائع والمدخرات، وإعادة توجيهها نحو الاستثمارات الأكثر كفاءة وانتاجية، سيما (الاقراض) بعده النشاط الأكثر ربحية، وهو ما يعمل على تقنين الائتمان، وبالتالي تقليص الفجوة التمويلية (Barnes, et al., 1999:737-754)، (Bianchi & Mendoza, 2011:3).

#### خامساً: الإطار التطبيقي:

بناءً على ما تقدم من دراسات سابقة، وفي إطار تحليل آلية انتقال آثار التضخم إلى الفجوة التمويلية، اعتمدت الدراسة على صياغة ثلاث نماذج قياسية لقياس وتحليل أثر واتجاه العلاقة التي تربط بين التضخم ومؤشرات الفجوة التمويلية الثلاث (الودائع، الائتمان، والفجوة) في الاقتصاد العراقي، بتطبيق منهجية المربعات الصغرى العادية (OLS)، وباعتماد بيانات العراق لتلك المتغيرات ولسلسلة زمنية شملت المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) بواقع بيانات شهرية، ولعدد مشاهدات السلسلة الزمنية (216) مشاهدة.

#### ١. متغيرات النموذج:

##### أ. المتغيرات التابعة (المعتمدة):

(١) إجمالي الودائع المصرفية: ويُعد الشق الأول لتكوين الفجوة التمويلية، الذي يعبر عن مدى قدرة المصرف على جذب الودائع، فارتفاع نسبته تعكس حيازة المصرف لكم كبير من الودائع، بما يمكنه من تقديم الائتمان، دون التسبب في توسع الفجوة التمويلية، وعلى النقيض من ذلك وعند انخفاض حجم الودائع، فإن استمرار المصرف في النشاط الاقراضي بعده النشاط الاكثري ربحية سيقود إلى ارتفاع مستوى الفجوة وبما يجعل المصرف يتخطى حدود السلامة والاستقرار المالي (محميد، ٢٠٢١: ٦٧-٧٨).

(٢) إجمالي الائتمان المصرفي: يشخص الشق الثاني من الفجوة التمويلية، فنزعة المصرف نحو التوسع في سياستها الاقراضية، وعند عدم وجود الحجم الكافي من الودائع لتغطيتها، سيقود إلى اتساع الفجوة التمويلية، مولداً حالة من المخاطر، ناتجة عن عدم تمتع المصارف بالاستقرار المالي اللازم (داود ومجبل، ٢٠٢١: ١٦٠-١٧٧).

(٣) الفجوة التمويلية: يُعد مؤشر الفجوة التمويلية (فجوة القيمة)، المؤشر الأساس لقياس درجة وقدرة المصرف في الحصول على التمويل اللازم وتغطية التزاماته، كونه يتشكل من الفرق بين إجمالي الائتمان المصرفي وإجمالي الودائع المصرفية (الدعي، ٢٠٢٠: ٤٥).

##### ب. المتغير المستقل (التوضيحي):

وفقاً لتقسيم الإطار التجريبي إلى ثلاث نماذج يختص الأول بتقدير اثر التضخم في إجمالي الودائع المصرفية، في حين يختص الثاني بتقدير اثر التضخم في إجمالي الائتمان المصرفي، وعُني النموذج الثالث بقياس اثره في مؤشر الفجوة التمويلية، تم تصنيف المتغير المستقل وتأثيراته المتوقعة وبحسب الجدول (1) إلى:

الجدول (1) المتغيرات المستقلة (التوضيحية)

المتغير	المؤشر	الرمز	التأثير المتوقع	
			إجمالي الودائع	إجمالي الائتمان
التضخم	التضخم: الرقم القياسي لأسعار المستهلك	INF	-	+

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى الجانب النظري.

بناءً على ما تقدم، يمكن صياغة نموذج التقدير على شكل ثلاث دوال رياضية يُستند إليها في بناء ثلاث معادلات قياسية، تختلف في متغيرها المعتمد وتتماثل في متغيرها التوضيحي، حيث تعكس المعادلة الأولى أثر التضخم في مؤشر إجمالي الودائع (DEP). في حين تبني المعادلة الثانية

لتبين أثر التضخم في مؤشر إجمالي الائتمان (CRI)، والمعادلة الثالثة تعكس أثر ذات المتغير في مؤشر الفجوة التمويلية (GAP) وكما يأتي:

$$DEP = F \{INF\} (1)$$

$$CRI = F \{INF\} (2)$$

$$GAP = F \{INF\} (3)$$

$$DEP = \beta_0 + \beta_1 INF + \varepsilon_i (1)$$

$$CRI = \beta_0 + \beta_1 INF + \varepsilon_i (2)$$

$$GAP = \beta_0 + \beta_1 INF + \varepsilon_i (3)$$

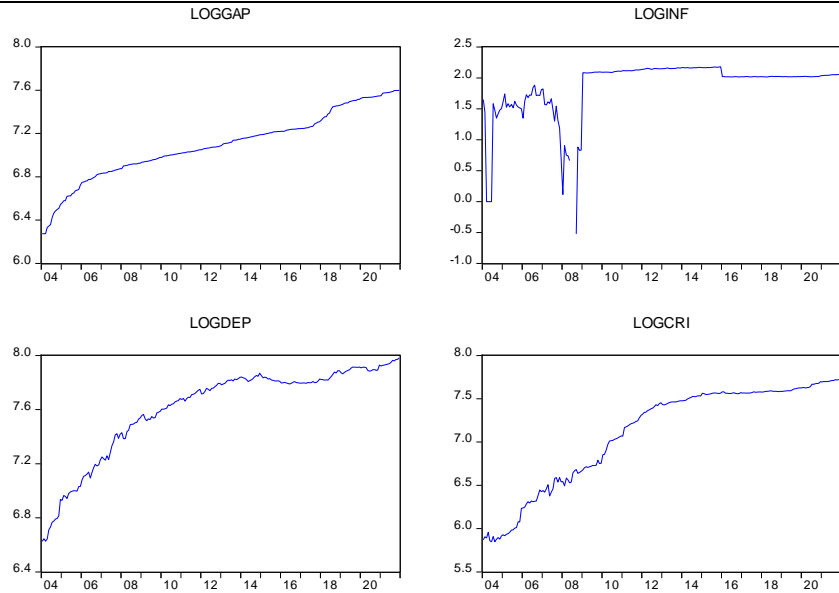
## ٢. تقدير النماذج وتحليل النتائج:

تشير نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) لفحص استقراره متغيرات الدراسة، والمدرجة في الجدول (2) إلى أن القيم المحسوبة احصائياً لجميع المتغيرات (الائتمان CRI، الودائع DEP، والفجوة التمويلية GAP، والتضخم INF، تجاوزت حاجز (0.05)، عند المستوى وفي الحالات الثلاثة (حد ثابت أو اتجاه زمني أو كليهما)، مما يثبت عدم تمكنها من تحقيق استقراريتها، واثبات معنويتها الاحصائية عند المستوى، إلا أنها استطاعت تحقيق استقراريتها عند الفرق الأول وفي الحالات الثلاثة (حد ثابت أو اتجاه زمني أو كليهما)، إذ لم تتجاوز القيم المحسوبة احصائياً لها، حاجز الـ(0.05)، وهذا ماوضحته الرسوم البيانية الناتجة عن إسقاط بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وقيمها اللوغارتمية، المدرجة في الشكل (2). ومن أجل ان تحقق هذه المتغيرات استقراريتها كشرط لتطبيق منهجية المربعات الصغرى العادية OLS، تم اللجوء إلى مفهوم معدل التغير Rate of Change بما يعكس اخذ الفرق الأول لقيم المتغيرات عينة الدراسة.

الجدول (2) نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) لاستقرارية بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بصيغتها اللوغارتمية

Variables	Level			First Difference		
	None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept
CRI	4.2196924	-2.704134	-0.780995	-15.43170	-16.96226	-17.52645
Prob.	1.0000	0.0749	0.9648	0.0000	0.0000	0.0000
DEP	4.932592	-5.396709	-3.379881	-12.615767	-13.99313	-15.09229
Prob.	1.0000	0.0000	0.0568	0.0000	0.0000	0.0000
GAP	2.834176	1.377747	0.818247	-5.058545	-4.856057	-5.058545
Prob.	0.9989	0.9989	0.9998	0.0002	0.0001	0.0002
INF Prob.	-0.887783	-1.403789	-1.020917	-5.353963	-5.387875	-5.366725
	0.3303	0.5800	0.9378	0.0000	0.0000	0.0001

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.



الشكل (2) الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة وبصيغتها اللوغارتمية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10.

#### رابعاً: تقدير النماذج ومناقشة النتائج:

تعكس مجموعة النماذج القياسية لمؤشرات الفجوة التمويلية، أثر المتغير المستقل: التضخم (INF) في مؤشرات الفجوة التمويلية الثلاث المعبر عنها في النموذج الأول بمؤشر إجمالي الودائع (DEP) وفي النموذج الثاني بمؤشر إجمالي الائتمان (CRI)، وفي النموذج الثالث بمؤشر فجوة التمويل (GAP).

#### ١. الأنموذج الأول والخاص بإجمالي الودائع المصرفية:

يعكس أنموذج إجمالي الودائع المصرفية أثر التضخم (INF) في مؤشر إجمالي الودائع المصرفية (DEP)، وكما موضح في الجدول (3).

الجدول (3) نتائج تقدير اثر التضخم (INF) في إجمالي الودائع (DEP)

Dependent Variable: $\Delta$ LOGDEP				
Method: Least Squares				
Sample: 2004M01 2021M12				
Included observations: 216				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGINF $\Delta$	0.482947	0.039190	12.32307	0.0000
C	6.706811	0.075521	88.80765	0.0000
R-squared	0.418505	F-statistic		151.8580
Adjusted R-squared	0.415749	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.162697			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

ومن الجدول (3) يتضح ما يأتي:

أ. أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير للتضخم (INF) في مؤشر إجمالي الودائع المصرفية (DEP).

ب. جاء الأثر الإيجابي للتضخم (INF) في إجمالي الودائع المصرفية (DEP) مناقضاً للمنطق الاقتصادي، الذي يشير إلى أن ارتفاع معدل التضخم يعمل على رفع حجم الودائع المصرفية وبمعامل (0.482947)، الأمر الذي يعكس تغير مؤشر حجم الودائع المصرفية بمقدار (0.482947) باتجاه التغير في التضخم بمقدار (1%)، وربما يعود ذلك، اقتران الآثار السلبية للتضخم وكما يعكسها تآكل القوة الشرائية لرأس المال وفقدان القيمة الحقيقية في الوسيط الداخلي للتبادل ووحدة الحساب في الاقتصاد، بفشل السياسة النقدية في التخفيف من مستوياته (Adu, et.al.,2016:59-71).

ت. فسر التغير في التضخم (INF) ما مقداره (41.8505%) من التغيرات الحاصلة في مؤشر الودائع (DEP).

ث. من أهم ما أظهرته تلك النتائج فضلاً عن معنوية النموذج الاقتصادي التي أثبتتها قيمة اختبار (Prob.(F-statistic)، التي لم تتخطى حاجز (0.05) أن متغير التضخم، الذي دخل في النموذج قد طابق فرضية الدراسة في جزئية خضوع الودائع المصرفية لتأثير التضخم (INF).

## ٢. الأنموذج الثاني والخاص بإجمالي الائتمان (CRI):

يعكس أنموذج إجمالي الائتمان، أثر التضخم (INF) في مؤشر إجمالي الائتمان (CRI)، وكما موضح في الجدول (4).

الجدول (4) نتائج تقدير أثر التضخم (INF) في الائتمان (CRI)

Dependent Variable: $\Delta \text{LOGCRI}$				
Method: Least Squares				
Sample: 2004M01 2021M12				
Included observations: 216				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGINF $\Delta$	0.833186	0.068167	12.22264	0.0000
C	5.549402	0.131360	42.24590	0.0000
R-squared	0.414528	F-statistic		149.3930
Adjusted R-squared	0.411753	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.162685			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

ومن الجدول (4) يتضح ما يأتي:

أ. أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير للتضخم (INF) في مؤشر إجمالي الائتمان (CRI).

ب. جاء التأثير الإيجابي للتضخم (INF) في إجمالي الائتمان (CRI) مناقضاً للمنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن ارتفاع معدل التضخم يعمل على رفع حجم الائتمان وبمعامل (0.833186)، الأمر الذي يعكس تغير مؤشر حجم الائتمان بمقدار (0.833186) باتجاه التغير في التضخم بمقدار (1%)، وربما يعود ذلك، إلى أن ارتفاع معدلات التضخم من شأنها أن تؤثر في رفع مخاطر الائتمان، عبر التأثير المباشر لها في تآكل القيمة الحقيقية للنقود والموجودات، وما ينتج عنها من تقليل معدلات العائد الحقيقية على الاستثمارات المصرفية، المنعكس بتثبيت الحافز

الأقراض لدى المصارف، وبما يصب مجتمعا وبشكل سلبي في قرارات الائتمان (Bohachova,2008:6).

ت. فسر التغير في التضخم (INF)، ما مقداره (41.4528%) من التغيرات الحاصلة في مؤشر الائتمان (CRI).

ث. من أهم ما أظهرته تلك النتائج فضلاً عن معنوية النموذج الاقتصادي التي أثبتتها قيمة اختبار Prob.(F-Statistic)، التي لم تتخطى حاجز (0.05) أن متغير التضخم الذي دخل في النموذج قد طابق فرضية الدراسة في جزئية خضوع الائتمان المصرفي لتأثير التضخم.

### ٣. الأنموذج الثالث والخاص بالفجوة التمويلية:

يعكس أنموذج الفجوة التمويلية أثر التضخم (INF) في مؤشر الفجوة التمويلية (GAP)، وكما موضح في الجدول (5).

الجدول (5) نتائج تقدير أثر التضخم (INF) في الفجوة التمويلية (GAP)

Dependent Variable: Δ LOGGAP				
Method: Least Squares				
Sample: 2004M01 2021M12				
Included observations: 216				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGINF Δ	0.379383	0.038276	9.911712	0.0000
C	6.384258	0.073759	86.55588	0.0000
R-squared	0.317687	F-statistic		98.24204
Adjusted R-squared	0.314453	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.100089			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

ومن الجدول (5) يتضح ما يأتي:

أ. أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير التضخم (INF)، في مؤشر الفجوة التمويلية (GAP).  
 ب. توافق التأثير الايجابي للتضخم (INF) في الفجوة التمويلية (GAP) مع المنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن ارتفاع معدل التضخم يعمل على رفع مستوى الفجوة التمويلية وبمعامل (0.379383)، الأمر الذي تغير مؤشر الفجوة التمويلية بمقدار (0.379383) باتجاه التغير في التضخم بمقدار (1%).

ت. فسر التغير في التضخم (INF)، ما مقداره (31.7687%) من التغيرات الحاصلة في مؤشر الفجوة التمويلية (GAP).

ث. من أهم ما أظهرته تلك النتائج فضلاً عن معنوية النموذج الاقتصادي التي أثبتتها قيمة اختبار Prob.(F-Statistic)، التي لم تتخطى حاجز (0.05) أن متغير التضخم، قد طابق فرضية الدراسة في جزئية خضوع الفجوة التمويلية لتأثير التضخم.

### خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

شكلت دراسة الآثار التي يمكن ان يتركها التضخم في الفجوة التمويلية الهدف الرئيسي لهذا الدراسة، متخذاً من القطاع المصرفي العراقي عينة له للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، وعليه أفصحت النتائج إلى عدد من الاستنتاجات، التي افضت بدورها إلى عدد من التوصيات وكالاتي:

#### أ. الاستنتاجات:

١. افصحت النتائج عن الدور الحيوي والفاعل الذي يمارسه التضخم في الاقتصاد العراقي والفجوة التمويلية بعد القطاع المصرفي احد اهم قطاعات الاقتصاد العراقي، عبر اثبات تأثيره المعنوي في النماذج الثلاث (الودائع، الائتمان، الفجوة).
٢. ساهم التضخم في دفع مؤشرات الفجوة التمويلية في القطاع المصرفي العراقي ولجميع النماذج (الودائع، الائتمان، الفجوة) نحو الارتفاع، نظراً لما شهدته معدلات التضخم في العراق من ارتفاع نسبي خلال مدة الدراسة مما دعم تأثير تحركاته على تطورات الائتمان، وبما يصب في اتساع الفجوة التمويلية.
٣. اكدت النتائج، وعلى الرغم جهود البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار التضخم، إلا أن التباين البسيط صعوداً ونزولاً، تبعاً للظروف الاقتصادية، وانخفاض أسعار النفط، والحرب على الإرهاب، ومضاربات العملة، ادى إلى اضطراب في قدرة المصارف المحلية على إدارة سلوك وأداء المودعين والمقترضين، نتيجة لسيادة حالة عدم اليقين المستقبلي والتوقعات غير المؤكدة، وما آل اليه ذلك من انخفاض في مستوى ادراك المصارف للمخاطر.

#### ب. التوصيات:

١. وضع وصياغة برامج الإصلاح الاقتصادي التي من أولوياتها استقرار التضخم، عن طريق العمل على تعزيز اجراءات السياسة النقدية الداعمة لاستقراره، بما يمكن من استخدامها من قبل السلطات المالية واصحاب القرار في التأثير على مستويات استقرار وتطور القطاع المصرفي عن طريق استخدامها وتوجيهها وبالشكل الصحيح.
٢. ايلاء التضخم اهمية قصوى، والعمل على المحافظة عليه ضمن مستويات مقبولة، والتي تقلص حجم فجوة التمويل المصرفي.
٣. العمل على تبني السياسة النقدية الداعمة للأثر الايجابي للتضخم في الائتمان المصرفي، عن طريق توفير البيئة المناسبة له، بما يقلص اثره السلبي على فجوة التمويل المصرفي.
٤. وضع استراتيجيات محددة للتحسين التدريجي للتضخم، بما يعزز وجود بيئة داعمة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي.
٥. البحث المستفيض لمزيد من المتغيرات الاقتصادية في البيئة العراقية نظراً لخصوصيتها من حيث العوامل المؤثرة واتجاهات تأثيرها، في الفجوة التمويلية، بما يساعد المصارف في اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب قبل تضخم واتساع الفجوة التمويلية والوصول إلى أزمة مالية بما يمكن من احتوائها ومعالجتها والحد من أضرارها.

#### المصادر والمراجع:

##### أولاً: المصادر العربية:

١. أحمد، بشرى عبدالباري، ٢٠١٣، تقدير أثر السياستين النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية باستخدام طريقة الانحدار المتعدد، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد ٣، العدد ٢.
٢. تقرير الاستقرار المالي في العراق، ٢٠١٧، الصادر عن البنك المركزي العراقي، Financial.Stability Report: WWW.cbi.iq.
٣. جاسم، ابراهيم عبدالله ومحمد، عمر عبدالله، ٢٠١٩، العلاقة التبادلية بين الائتمان المحلي ومعدل الفائدة والتضخم في الاردن للمدة (١٩٩١-٢٠١٦)، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١٥)، العدد (٤٥)، ج ٢، ٣١٣-٣٢٣.

٤. حامد، شيماء فارس، ٢٠٢١، إمكانيات النمو في ظل استهداف التضخم وتحرير سعر الصرف دراسة تجارب دولية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
٥. داود، سمير سهام ومجبل، رسل عمر، ٢٠٢١، الامان المصرفي ودوره في زيادة الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٢-٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٥٤، الجزء ١، ١٦٠-١٧٧.
٦. الدباغ، نوار كنعان حسين، ٢٠٢٠، قياس اثر بعض المتغيرات المالية والنوعية على القطاع المالي: دراسة تحليلية لبلدان مجلس التعاون الخليجي للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
٧. الدعيمي، عباس كاظم، ٢٠١٤، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط٢، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٨. الدعيمي، حسن محمد جواد رزاق، ٢٠٢٠، قياس أثر نبضات المتغيرات النقدية في فجوة التمويل المصرفي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المعهد التقني كربلاء، جامعة الفرات الأوسط التقنية، كربلاء، العراق.
٩. الشورجي، مجدي، ٢٠٠٦، أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد ٨، العدد ٢.
١٠. طه، رانيا الشيخ، ٢٠٢١، التضخم اسبابه واثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (١٨)، صندوق النقد العربي.
١١. علي، ارجوان يونس حسين الشيخ، ٢٠٢١، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في تنمية القطاع المصرفي، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
١٢. العمري، سميرة، ٢٠١٧، أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر.
١٣. فهد، نصر فرنان، ٢٠٠٩، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٤. محيبيد، منيب خلف، ٢٠٢١، أثر ضمان الودائع في استقرار القطاع المصرفي العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، تكريت، العراق، المجلد ١٧، العدد ٥٣.
١٥. يوسف، أحمد محمد، ٢٠٢٠، أثر التضخم ومعدل الفائدة والتضخم على سلوك الودائع في سوق النقد المصري، مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، العدد ٣.

#### ثانياً: المصادر الأجنبية:

16. Adu, Derick Taylor, Domfeh, Kingsley Osei & Denkyirah, Elisha Kwaku, 2016, Is Inflation a Threat on Financial Sector Performance? European Journal of Business and Management, Vol.8, No.33, 59-71.
17. AL-Mansour, Ammar Yaser, ALZoubi, Haitham Mohammad, AL-Mansour, Bashar Yaser & AL-Mansour, Yaser Mansour, 2021, The Effect of Inflation on Performance: An Empirical Investigation on the Banking Sector in Jordan, Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 8 No 6, 0097-0102.
18. Antwi, Nana Agyeman Prempeh, 2015, An Assessment OF Liquidity Risk Among Listed Commercial Banks In Ghana, Master, Kwame Nkrumah University OF Science And Technology Kumasi
19. Barnes, Michelle, Boyd, John H. and Smith, Bruce D., 1999, Inflation and asset returns. European Economic Review, 43, pp. 737-754.
20. Ben Naceur, S., Kandil, M. (2009), The impact of capital requirements on banks 'cost of intermediation and performance: case of Egypt. Journal of Economics and Business, 61, 70-89.
21. Bianchi Javier & Mendoza, Enrique, 2011, Overborrowing, Financial Crises and 'Macro-prudential' Policy, IMF Working Paper, No. 11/24.
22. Bohachova, Olga, 2008, The impact of macroeconomic factors on risks in the banking sector: a cross-country empirical assessment, IAW Diskussionspapiere, 44, Institute for Applied Economic Research (IAW), Tübingen.



23. Boyd, John & Champ, Bruce, 2003, Inflation and Financial Market Performance: What Have We Learned in the Last Ten Years? the Federal Reserve Bank, Working papers, 03-17.
24. ECB, 2010, Financial stability Review, educational and noncommercial purpose.
25. Hossin, Shakhaowat & Mondol, Fazlu, 2020, Impact of exchange rate fluctuations on financial performance of state-owned commercial banks in bangladesh: an empirical study, Noble International Journal of Economics and Financial Research, Vol. 05, No. 09, pp: 92-101.
26. Kimani, Danson K. & Mutuku, M. Mutuku, (2013), Inflation Dynamics on the Overall Stock Market Performance: The Case of Nairobi Securities Exchange in Kenya. Economics and Finance Review, 2(11), 01 – 11.
27. Lee, Cheng-Few, Lee, Alice C., 2013, "Encyclopedia of Finance", 2<sup>nd</sup> ed., springer Academic publishers.
28. Moyo, Delani, Tursoy, Turgut, 2020, Impact of Inflation and INFhange Rate on the Financial Performance of Commercial Banks in South Africa, Journal of Applied Economic Sciences, 3(69): 626-638.
29. Saunders, Anthony & Cornett, Marcia Millon, 2018, "Financial Institutions Management: A Risk Management Approach", 9<sup>th</sup> ed., McGraw-Hill Education, New York.
30. Saunders, Anthony, Marcia Millon Cornett, 2012, "Financial markets and institutions", 5<sup>th</sup>, The McGraw-Hill/Irwin.
31. Tinoco-Zermeño, Miguel Ángel, Torres-Preciado, Víctor Hugo & Venegas-Martínez, Francisco, 2021, Inflation and Bank Credit Investigación Administrativa, vol. 51, núm. 129, 1-20.
32. Tis, Anye Paul, 2018, Managing Liquidity Risk in Banks, published Dissertation, Centria University OF Applied Sciences.

